

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة تبوك للتنمية الزراعية (تادكو)، (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") وشركاتها التابعة (ويشار إليهما معا بلفظ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة والتي تتضمن سياسات محاسبية جوهرية / معلومات تفسيرية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكد الجوهري ذو علاقة بالإستمرارية

نود أن نلفت الإنتباه إلى الإيضاح رقم (٣٠) حول القوائم المالية الموحدة والذي يشير إلى أن إجمالي الخسائر المتراكمة للمجموعة قد بلغت ٢٠٧,٤١٠,٦١٨ ريال سعودي مما يمثل ٥٣% من رأس المال (٢٠٢٣م: ٦٣,١٨٤,٦١٠ ريال سعودي تمثل ١٦,١% من رأس المال) وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة مما أدى إلى وجود عجز في رأس المال العامل بمبلغ ١١٥,٤٣٨,٩٠٦ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٧٨,٣٥٣,٣٠٥ ريال سعودي) كما حققت المجموعة صافي نقد من الأنشطة التشغيلية بالسالب بمبلغ ٤٨,٧٥٥,٢٥٩ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٦,٣٧٢,٥٠٢ ريال سعودي) ومع ذلك تعتمد المجموعة بشكل أساسي على تنفيذ خطط أعمال المجموعة لتوليد تدفقات نقدية كافية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها وإستمرار عملياتها دون عجز كبير وتري إدارة المجموعة أنه تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة على أساس الإستمرارية وعدم وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المدرجة بالقوائم المالية الموحدة. تشير هذه الأمور إلى جانب من الأمور الأخرى الموضحة في الإيضاح رقم (٣٠)، إلى وجود حالات عدم تأكد جوهري وإنخفاض في قيمة الموجودات، والتي يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الإستمرار في أعمالها. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

لفت إنتباه

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية الموحدة تتضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة البيانات المالية لشركة مصادر الأعلاف الزراعية "شركة تابعة" ولم يتم الإنتهاء من الإجراءات النظامية لنقل ملكية الأصول وجميع العمليات التشغيلية إلى شركة مصادر الأعلاف الزراعية وفقاً لإتفاقية التنازل الموقعة بين مالك المؤسسة (أحد الشركاء) وشركة مصادر الأعلاف الزراعية، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر، حيث بلغت إجمالي موجودات شركة مصادر الأعلاف الزراعية المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة مبلغ ١٨,١٣٥,٦٣٤ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢١,٧٢٩,٤٢٥ ريال سعودي)، وإجمالي مطلوباتها مبلغ ٢١,٥٩٤,٥٧٦ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢٢,٧٧٧,٧٣٩ ريال سعودي) وصافي خسائر السنة من العمليات غير المستمرة ٤,٠٨٢,٠٤٨ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٤,٩٠٦,٣٨٨ ريال سعودي).

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
تقييم الهبوط في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بلغ صافي رصيد الممتلكات والآلات والمعدات مبلغ ١٨١,١٠٩,٥٧٩ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢١٢,٧٠٤,٥٢٧ ريال سعودي).
تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي، بتحديد الوحدة المدرة للنقد لهذه الموجودات عند أدنى المستويات التي لها تدفقات نقدية داخلية قابلة للتحديد بصورة منفصلة ودقيقة. وتجري الإدارة مراجعة على القيم الدفترية للوحدة المدرة للنقد لتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على الانخفاض في القيمة وفي حال وجود مؤشرات الانخفاض في القيمة تقوم بتحديد القيمة القابلة للإسترداد أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:
ولهذا الغرض قدرت الإدارة القيمة قيد الإستخدام لهذه الموجودات المتعلقة بالوحدة المدرة للنقد للمجموعة بناء على خطط الأعمال التي إعتمدها مجلس إدارة المجموعة والتي تعكس رؤية الإدارة بشأن ظروف السوق الخارجية وبعض المتغيرات الداخلية.	■ راجعنا مدى ملائمة تحديد الإدارة للوحدات المدرة للنقد للمجموعة.
وبناء على التقييم الذي تم إعداده من قبل خبير معتمد من الهيئة السعودية للمقيمين "تقييم" رأيت إدارة المجموعة أن القيمة القابلة للإسترداد الموجودات كانت أعلى من قيمتها الدفترية.	■ راجعنا إجراءات الإدارة بشأن تحديد مؤشرات إنخفاض قيمة الممتلكات والمعدات.
تم توضيح السياسة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات في الإيضاح ٤، وتم عرض تفاصيل الممتلكات والآلات والمعدات في الإيضاح رقم ٦.	■ حصلنا على الدراسة المعدة من قبل المقيم والتأكد من الإستقلالية والإفتراضات المعدة في الدراسة.
	■ مراجعة مدى ملائمة طريقة التقييم المستخدمة ومدى معقولية الإفتراضات المستخدمة في تحديد القيمة قيد الإستخدام لتحديد المبالغ القابلة للإسترداد المتعلقة بالموجودات.
	■ تقييم مدى ملائمة الإفصاحات المستخدمة بالقوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
تقييم المخزون	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ صافي رصيد المخزون مبلغ ٢٠,٢٨٥,٤٨٠ ريال سعودي (٢٠٢٣: ١٩,٢٤٧,٩٠٧ ريال سعودي).	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية المتعلقة بوجود المخزون شملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها:
يعتبر وجود وتقييم المخزون من الأمور الرئيسية للمراجعة بسبب ما يلي:	- حضور الجرد الفعلي في نهاية السنة وتقييم مدى كفاية الرقابة على وجود المخزون.
لدى المجموعة مستوى عالي من المخزون في نهاية السنة.	- مراجعة إجراءات الشركة لتعكس نتائج الجرد الفعلي في السجلات المحاسبية.
بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٣، يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ويتم تحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح. إن تحديد ما إذا كان المخزون سيتحقق بقيمة أقل من التكلفة يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم وتطبيق الافتراضات القائمة على أكثر الأدلة الموثقة في الوقت الذي يتم فيه إعداد التقديرات، وتقوم الإدارة بالإجراءات التالية لتحديد الانخفاض المطلوب:	فيما يتعلق بتحديد تكلفة المخزون، شملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها:
- بالنسبة إلى أعمار المخزون، تقوم الإدارة بتكوين مخصص للمخزون الراكد وبطء الحركة على أساس تقييم اللجنة الفنية لحالة المخزون الخاص بالمواد الخام.	- بالنسبة لبنود المشتريات من المخزون بما في ذلك المواد الخام وقطع الغيار، مراجعة عمليات الشراء واختبار المستندات المؤيدة على أساس العينة.
- يتم إجراء تحليل أصناف المخزون في تاريخ القوائم المالية الموحدة للتأكد من أنه يتم إثباته بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويتم الاعتراف بتخفيض القيمة إذا لزم الأمر.	فيما يتعلق بتحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون، اشتملت إجراءات المراجعة لدينا:
تم توضيح السياسة المحاسبية للمخزون في الإيضاح ٤، وتم عرض تفاصيل المخزون في الإيضاح رقم ١٠.	- اختبار تقرير متوسط أعمار المخزون الذي أعدته الإدارة والتأكد من صحة البنود المتقدمة عن طريق مطابقة عينة من الجرد للمخزون المتقدم وتاريخ الفواتير المسجلة،
	- تم اختبار صافي القيمة القابلة للتحقق ومقارنتها مع أسعار البيع الحديثة للمخزون بعد خصم التكلفة حتى يبعه على أساس العينة.
	- مراجعة السياسة المحاسبية المطبقة للشركة والتأكد من مطابقتها للسياسة المدرجة بالقوائم المالية.
	- تم الإطلاع على محاضر اللجان الفنية الخاصة بالمخزون الراكد وبطء الحركة المكون خلال العام.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسي للمراجعة
بالإشارة إلى السياسة المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيرادات، فقد بلغت صافي إيرادات المجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغت ٤٧,٣٥٣,٧٨٩ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٠٢,٧٠٩,٧٠٢ ريال سعودي).	الإعتراف بالإيرادات اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدي فعالية وكفاءة نظم الرقابة ذات الصلة بدورة الإيرادات. فحص حركة الإيرادات التي تمت في نهاية العام لتقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيراد في الفترة الصحيحة. إجراء اختبارات الفحص المستندي والإجراءات التحليلية.
يعتبر الاعتراف بالإيرادات من الأمور الرئيسية للمراجعة بسبب ما يلي: كبر حجم المعاملات. تفترض المعايير المهنية للمراجعة أن هناك مخاطر جوهرية تتعلق بتحقيق الإيراد.	
تم توضيح السياسة المحاسبية لكيفية تحقيق الإيرادات في الإيضاح ٤، وتم عرض تفاصيل الإيرادات في الإيضاح رقم ٢٨.	

معلومات أخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا ننبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى.

وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.
والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل (تتمه)

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

■ تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

■ التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

■ تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

■ التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

■ تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

■ الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.



تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.



عن بي كي إف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

94

أحمد عبد المجيد مهندس
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٧)
جدة: ١١ شوال ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٩ إبريل ٢٠٢٥ م